الصباح الدولية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4523 | الأربعاء | 23 شعبان 1444 هـ | 15 مارس 2023 م | السنة الخامسة عشرة

تورط قيادي القاعدة طلحة الليبي في عملية السجن الموريتاني

أبوطلحة الليبي

«وكالات»: كشفت مصادر مطلعة أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي شمال مالي متورط في العملية الإرهابية التي نفذها متطرفون في السجن المركزي وسط نواكشوط عاصمة موريتانيا وأدت لمقتل جنديين من كتيبة الدرك، وفرار أربعة من أخطر سجناء التنظيمات المتطرفة قبل ملاحقتهم وقتل ثلاثة منهم واعتقال الرابع في عملية تعقب استغرقت عدة أيام.

وقال مصدر من مالي «المعلومات التي بحوزتنا ترجح التخطيط للعملية وترتيباتها اللوجيستية وتمويلها من طرف فرع تنظيم القاعدة في ولاية «تمبكتو» شمال مالي، وهو المسؤول عن كل عمليات وأنشطة التنظيم في المنطقة بما فيها موريتانيا».

وكشفت مصادر قريبة من التحقيقات الأمنية الجارية عن شبهات حول علاقة أمير إمارة الصحراء الكبرى عبد الرحمن ولد الحسن، المعروف بطلحة الليبي، بالعملية الأولى من نوعها لتنظيم إرهابي في موريتانيا منذ 2012.

وأمير تمبكتو في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي طلحة الليبي مولود في أوباري جنوب ليبيا من أب تعود جذوره لقبيلة موريتانية وأم أزوادية من شمال مالي حيث تتركز قبائل الطوارق والعرب.

وانتقلت إمارة فرع القاعدة إلى المقاتلين الموريتانيين لأول مرة سنة 2020 بعد أن هيمن على قيادته منذ نشأته متطرفون جزائريون، وذلك إثر مقتل أبو يحيى الجزائري، وتصفية القوات الفرنسية لمعظم القادة العسكريين الجزائريين للتنظيم.

وعزز تأخر القبض على المقاتلين المتشددين الفارين من السجن، الهواجس بشأن هروبهم، ووضع القادة الأمنيون أكثر الفرضيات سوءا بعد أن ساد الاعتقاد في البداية أن هروب السجناء مجرد تحرك معزول لذئاب منفردة ليتضح مع تطورات الأحداث أن موريتانيا واجهت عملية إرهابية معقدة وخطيرة على أمنها الوطني والقومي، جرى التخطيط لها خارج البلاد، وتم فيها توظيف خلايا نائمة لتنظيم القاعدة.

وتحدث موقع «الأخبار انفو» المحسوب على الجماعات الإسلامية عن «خلايا دعم داخلية وخارجية في عملية الهروب، وذلك من مرحلة التحضير إلى التنفيذ إلى التغطية لاحقا».

وأضاف الموقع «إن التحضير للعملية بدأ منذ أشهر، حيث وصلت سيارة «تويوتا - هيلكس» من خارج البلاد، وتم ركنها بأحد المنازل في دار النعيم (حي شعبي) تحضيرا لعملية الهروب، فيما تم تجهيزها قبل أسبوع مع التذرع بأنها تجهز للتوجه نحو مناطق التنقيب الأهلي عن الذهب شمال موريتانيا» قرب الحدود مع الجزائر.

وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عضو في تحالف من الجماعات المتطرفة في منطقة الساحل الإفريقي يدعى «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين»، ويتزعمه إياد أغ غالي، وهو دبلوماسي سابق من وجهاء طوارق مالي.

وفيما يركز داعش هجماته الدموية على المثلث الحدودي بين مالي وبوركينافاسو والنيجر ينشط غريمه تنظيم القاعدة في المثلث الحدودي بين الجزائر وموريتانيا ومالي.

وكشف موقع «صحراء ميديا» عن محتويات السيارة العابرة للصحراء التي فر على متنها المقاتلون السلفيون المتشددون ونشر صورا لها «وكان خزان السيارة تقريبا ممتلئا بالوقود، إذ لم يستهلك سوى ربع سعته، وكانت محملة بثلاثة براميل من البنزين سعة كل واحد منها 75 لترًا، وثلاثة براميل أخرى من الماء في كل واحد منها 75 لترًا».

وأضاف الموقع الإخباري «كما كانت السيارة تحمل كيسين كبيرين من سمك السردين، وأربع ناموسيات بالإضافة إلى مسدس وكمية كبيرة من الرصاص وبعض الأدوية، و10 هواتف خلوية، و100 شريحة هاتف تعود لشركات مختلفة، ووثائق صادرة عن دولة مالي، وكذلك عدة لوحات ترقيم من مالي، فيما أكدت مصادر أن الأمن الموريتاني أوقف شخصين يحملان الجنسية المالية يعتقد أنهما أدخلا السيارة للأراضي الموريتانية».. تقول شبكة «صحراء ميديا» الموريتانية.

وأعلنت وزارة الدفاع والداخلية في موريتانيا في بيان مشترك، السبت الماضي، مقتل 3 من الإرهابيين الفارين من السجن، والقبض على الرابع، وقتل جندي من الدرك الوطني خلال اشتباك مع الفارين في منطقة صحراوية وعرة تبعد 450 كلم شمالي العاصمة نواكشوط.

وكشفت مصادر عن تخطيط مقاتلي القاعدة الفارين من السجن لخطف سياح غربيين.

وقال مصدر موثوق إن المتطرفين الإسلاميين حاولوا خلال الأيام التي أمضوها مختبئين في منطقة صحراوية نائية، جمع معلومات من القرويين عن سيارات على متنها سياح مرت في طريق تسلكه عادة قوافل السياحة الصحراوية والجبلية التي انتعشت مؤخرا في منطقة «أدرار» بعد سنوات من الركود بسبب هجمات وعمليات خطف سابقة نفذها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

وشددت مصادر على أن تنظيم القاعدة أنهى الهدنة أو «المتاركة» التي كانت قائمة مع موريتانيا منذ 2012.

وأضاف مصدر خاص «إقدام السجناء على قتل حراسهم والفرار ومحاولة التوجه لشمال مالي وخطف سياح لم يكن ليتم دون أوامر من قيادة التنظيم وفتوى من مرجعيته الفقهية».

وأشار المصدر إلى أن «مقاتلي التنظيم الإرهابي يعرف عنهم الانضباط ولا يتحركون دون توجيهات وأوامر مباشرة ومقتل ثلاثة عسكريين، وثلاثة من عناصر تنظيم القاعدة، واعتقال رابع في العملية العسكرية، بالإضافة إلى أكثر من عشرة أشخاص خلال حملة اعتقالات شنتها أجهزة الأمن لتعقب السجناء الفارين «مؤشر على أن الهدنة بين موريتانيا والقاعدة أصبحت من الماضي، ما يعني سعي المتطرفين ومن يدعمهم لتوسيع رقعة المواجهات مع حكومات ودول الساحل الإفريقي لتمتد حتى موريتانيا التي كانت بمنأى عن دائرة العنف والفوضى الدموية في المنطقة».

وأشادت الولايات المتحدة وحلفاؤها مرارا بنجاح الجيش الموريتاني في دحر الإرهاب وحماية حدود البلاد الطويلة مع مالي والجزائر والمناطق الصحراوية الشاسعة شمال وشرق البلاد غير المأهولة من أن تتحول لملاذ آمن للإرهابيين.

وتشكو دول الساحل الإفريقي بمنظوماتها الأمنية الهشة وقدراتها العسكرية وإمكانياتها اللوجيستية المحدودة من دعم إقليمي للإرهاب في المنطقة، ويحاول الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني إحياء قوة الساحل المشتركة لمكافحة الإرهاب.

وتسلم قبل أيام رئاستها الدورية وأثر سلبا على دور هذه القوة وفعاليتها في مواجهة التنظيمات المتطرفة انقلابيون عسكريون في مالي وبوركينافاسو، وانسحاب القوات الفرنسية من مالي، والعقوبات التي فرضها الاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على البلدين العضوين في مجموعة دول الساحل التي تضم إلى جانب مالي وبوركينافاسو موريتانيا والنيجر وتنشاد.

وكانت وثائق حصلت عليها القوات الخاصة الأميركية عندما داهمت مخبأ أسامة بن لادن في باكستان عام 2011 ونشرتها الحكومة الأميركية في مارس 2016، كشفت أن قادة تنظيم القاعدة ناقشوا خطة للإعداد لاتفاق سلام مع حكومة موريتانيا.

ووفقا لوثيقة توضح مناقشات أجراها التنظيم عام 2010 حول خطة السلام كان سيلزم جناح التنظيم المعروف باسم تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي نفسه بعدم القيام بأي نشاط عسكري في موريتانيا لمدة عام.

وفي المقابل حسب ما جاء في الوثيقة، ستطلق السلطات الموريتانية سراح كل سجناء القاعدة، وستتعهد بعدم شن أي هجوم على جناح التنظيم من أراضيها.

وبموجب اقتراح القاعدة ستوافق حكومة موريتانيا أيضا على دفع مبلغ يتراوح بين 10 و20 مليون يورو (11 و22 مليون دولار) سنويا إلى تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي لتعويض المتطرفين ومنع خطف السائحين.

السوداني: توصلنا لاتفاق شامل بنقاط واضحة بين بغداد وأربيل

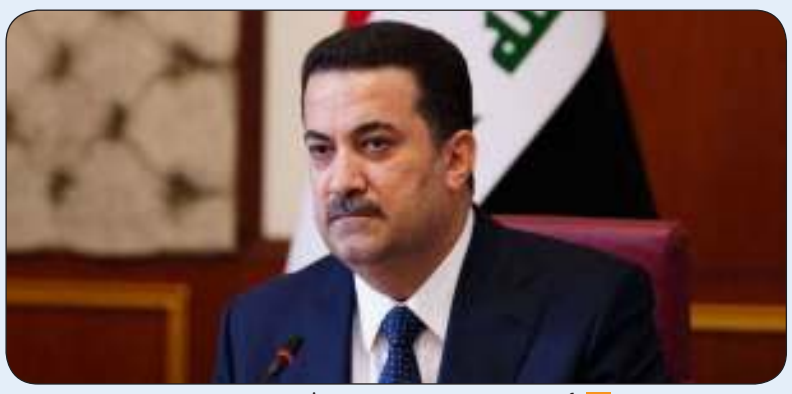
رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني

«وكالات»: أعلن رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، الاثنين، التوصل إلى اتفاق «شامل» للقضايا العالقة بين بغداد وإقليم كردستان.

وقال السوداني خلال مؤتمر صحافي إن «التفاهمات بين بغداد وأربيل كانت بنقاط واضحة»، مشيرا إلى أنه في حال وجود أي خلافات بين بغداد وأربيل هناك لجنة ترفع توصياتها إلى رئيس الوزراء الاتحادي.

وأضاف أنه «لأول مرة يتم إيداع الإيرادات الكلية للنفط المنتج في الإقليم بحساب مصرفي تودع فيه يخضع للإدارة الاتحادية».

كما أضاف أن التفاهمات بين بغداد وأربيل «تؤكد مضي» الطرفين نحو إقرار قانون النفط والغاز.

وينص قانون النفط والغاز في العراق، الذي يراوح مكانه في البرلمان منذ 2005 بسبب خلافات سياسية مع القوى الكردية، على أن مسؤولية إدارة الحقول النفطية في البلاد يجب أن تكون مناطة بشركة وطنية للنفط، يشرف عليها مجلس اتحادي متخصص بهذا الموضوع، أي أن بغداد هي المسؤولة عن النفط في كردستان، وهو ما ترفضه أربيل، وتعتبر أنه إجراء يخالف الدستور.

وتُعد الملفات العالقة بين بغداد وأربيل من أبرز المشاكل التي تواجهها الحكومات العراقية المتعاقبة، ومن أهم تلك الملفات التي تحتاج إلى حوار وتفاهمات مشتركة، رواتب موظفي إقليم كردستان العراق، والتنسيق الأمني في المناطق المتنازع عليها، والاتفاق على آلية تصدير النفط من حقول الإقليم.

ليبيا: صالح يلمح لخارطة طريق جديدة وينتقد الخطة الأممية

عقيلة صالح

«وكالات»: كشف رئيس البرلمان الليبي، عقيلة صالح، أنه من المحتمل أن يطرح خارطة طريق جديدة في حال تعذر التوافق مع المجلس الأعلى للدولة، مشددا على أن مجلس النواب هو السلطة التشريعية الوحيدة في البلاد.

يشار إلى أن الخلاف بين البرلمان ومجلس الدولة الذي عرقل التوصل إلى توافق حول قوانين الانتخابات، يتعلق بشروط الترشح للرئاسة، حيث يتمسك مجلس الدولة برفض ترشح العسكريين ومزدوجي الجنسية، بينما يطالب البرلمان بالسماح للجميع بالترشح وترك الخيار للليبيين.

وفي ظل حالة عدم التوافق التي تسيطر على المشهد السياسي في البلاد، طرح المبعوث الأممي إلى ليبيا عبدالله باتيلي قبل أسبوعين، خطة بديلة لإجراء الانتخابات، تقوم على تشكيل لجنة جديدة لإعداد الإطار الدستوري والقانوني للانتخابات، تجمع كل أصحاب المصلحة في ليبيا وتشارك فيها المؤسسات السيادية وأهم الشخصيات السياسية والقادة القبليون ومنظمات المجتمع المدني والأطراف الأمنية والنساء والشباب.

غير أن صالح، انتقد خلال ظهوره في حوار تلفزيوني مساء الاثنين على قناة محلية، هذه الخطة. وقال إن مهمة البعثة الأممية مساعدة الليبيين وليس اختيار من يحكم، لافتا إلى أن «باتيلي ليس أكثر حرصا منا على مصالح الليبيين، ولا يحق له تشكيل أجسام سياسية».

هجوم صاروخي يستهدف موقعاً للتحالف في سوريا.. ولا إصابات

قوات أمريكية في سوريا

«وكالات»: أعلنت القيادة المركزية الأمريكية، عن تعرض موقع لقوات التحالف الدولي في شمال شرقي سوريا لهجوم صاروخي.

ولم تقع إصابات في صفوف الأفراد أو أضرار بالمعدات والمنشآت جراء الهجوم الذي تم بصاروخين سقطا قرب قوات التحالف، وفق ما أفادت في بيان.

فيما ندد المتحدث باسم القيادة المركزية الأميركية، جو بوتشينو، بالهجمات قائلا إن «مثل هذه الهجمات الصاروخية تعرض قوات التحالف والمدنيين للخطر وتقوض الاستقرار والأمن الذي تحقق بشق الأنفس في سوريا والمنطقة».

يذكر أن رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة الجنرال مارك ميلي، كان أجرى زيارة مفاجئة لسوريا، في 4 مارس الحالي، لتقييم مهمة عمرها 8 أعوام تقريباً لمحاربة تنظيم «داعش» ومراجعة إجراءات حماية القوات الأميركية من أي هجوم، وفق رويترز.

وصرح للصحافيين المسافرين معه أنه يعتقد أن «القوات الأمريكية وشركاءها السوريين الذين يقودهم الأكراد يحرزون تقدما في ضمان إلحاق هزيمة دائمة لتنظيم داعش».

تزامناً مع مفاوضات جنيف.. الحوثيون يواصلون محاكمة 4 صحافيين

عناصر تابعة لميليشيا الحوثي في اليمن

«وكالات»: بالتزامن مع المفاوضات بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي في جنيف، تواصل محكمة استئناف خاضعة للحوثيين متخصصة بقضايا أمن الدولة في صنعاء محاكمة 4 صحافيين يواجهون أحكاماً ابتدائية بالإعدام بتهم تقول منظمات حقوقية دولية بأنها «كيدية وملفقة».

وقال عضو هيئة الدفاع عن الصحافيين المحامي عبد المجيد صبرة، أن الشعبة الجزائية المتخصصة عقدت جلسة للنظر في قضية الصحافيين عبدالخالق عمران، توفيق المنصوري، حارث حميد، وأكرم الوليدي المحكوم عليهم ابتدائيا بالإعدام.

وأكد أن المحكمة رفضت حتى فتح محضر للجلسة نظراً لعدم تنفيذ قرارها السابق بشأن مخاطبة لجنة الأسرى التابعة للحوثيين للاستفسار عن مصير الصحافيين الأربعة الممنوعين من الاتصال بأقاربهم منذ مطلع أغسطس الماضي.

ويمارس المجتمع الدولي ضغوطا كبيرة على ميليشيا الحوثي لإطلاق سراح الصحافيين، مع انطلاق جولة جديدة من مفاوضات تبادل الأسرى بين الميليشيا والحكومة المعترف بها دوليا في مدينة جنيف السويسرية برعاية الأمم المتحدة.

ودعت نقابة الصحافيين اليمنيين، ومنظمات حقوقية محلية ودولية مرارا للإفراج الفوري دون قيد أو شرط عن الصحافيين الأربعة الذين يقبعون في سجون الحوثيين منذ أكثر من ثماني سنوات.. وأكدت رفضها أية مساع لإخضاعهم لصفقات تبادل الأسرى أو وضع قضيتهم محط مساومة وابتزاز.

وأفادت مصادر قريبة من المفاوضات بأن جماعة الحوثيين لا تزال تصر على استبعاد الصحافيين المعتقلين، من النقاشات الجارية في سويسرا لتبادل الأسرى والمحتجزين والمختطفين.